المعارضة في فكر الأحزاب السياسية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

ا. م. د. احمد محمد علي العوادي

كلية العلوم السياسية/
جامعة بغداد
ahmed.alawady@cis.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i52.553

ملخص :

شهد وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا الى السلطة صدمة كبيرة وتهديد للقوى العلمانية التركية كون الحزب يحمل توجهات إسلامية، وبالرغم من التطمينات التي حاول الحزب ايصالها في السنوات الاولى من حكمة إلا أن الحزب استطاع تفكيك القوى المعارضة له في مؤسسات الدولة سواء في المؤسسة العسكرية أم القضائية أو المؤسسات الأخرى واستطاع عمل تعديلات دستورية زاد من صلاحياته وقوض من اية معارضة لسياسة الحزب وتوجهاته ذي النزعة الإسلامية، وفي المقابل لم تقتصر المعارضة للحزب من القوى العلمانية بل زادت المعارضة حتى من أنصار الحزب وحلفائه، مما جعل المعارضة في تركيا لم تقتصر على تيار واحد بل مختلف التيارات السياسية .

الكلمات المفتاحية: المعارضة - الاحزاب السياسية- تركيا – حزب العدالة والتنمية.

Opposition in the Political Parties' Thought in Turkey During the Justice and Development Party Era

Ahmed Mohammed Ali Al-Awady
College of Political Science, University of Baghdad
ahmed.alawady@cis.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

The rise to power of the Justice and Development Party (AKP) in Turkey was a major shock and threat to the secular forces in the country, as the party carried Islamic-oriented policies. Despite the reassurances the party attempted to convey during the early years of its governance, the AKP succeeded in dismantling opposition forces within state institutions, including the military, judiciary, and other sectors. The party implemented constitutional amendments that expanded its powers and undermined any opposition to its policies and its Islamic-leaning orientation. In contrast, opposition to the party did not only come from secular forces but also grew among the party's own supporters and allies. As a result, opposition in Turkey became not limited to a single ideological stream but rather involved various political currents.

KEYWORDS: Opposition, Political Parties, Turkey, Justice and Development Party (AKP)

مقدمة:

بالرغم مما حققه حزب العدالة والتنمية في تركيا من نجاح كبير منذ وصولة الى السلطة في العام ٢٠٠٢ ذي الميول الإسلامية التي يتبناها، لكنه ومنذ تأسيسه لقي معارضة شديدة سواء من داخل مؤسسات الدولة التركية العلمانية كذلك الأحزاب السياسية العلمانية المعارضة لتوجهات الحزب وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري الذي يعد الوريث الشرعي للعلمانية الذي أسسه مصطفى كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة، لذلك فإن السياسات التي تبناها حزب العدالة والتنمية منذ وصولة للسلطة إلى اليوم شهدت معارضة شديده من قبل خصومة العلمانيين وغير العلمانيين واتهامهم للحزب بتهديد العلمانية في تركيا، بسبب سياسات الحزب في افراغ القيم العلمانية من محتواها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة المعارضة التي تتبناها القوى السياسية العلمانية التركية تجاه سياسات حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي من خلال سلسلة من السياسات التي تسعى إلى تقويض السلطات التي تتمتع بها القوى العلمانية سواء كانت المؤسسة العسكرية أو القضائية أو الأحزاب السياسية أو الأفراد الداعمين للقيم العلمانية.

مشكلة البحث: بالرغم من الأسس والقيم العلمانية التي تبنتها تركيا والتي أسسها مصطفى كمال اتاتورك هي أهم ركائز الجمهورية التركية، إلا إن السياسات التي تبناها حزب العدالة والتنمية في تقويض القوى التي تدافع عن العلمانية ليتسنى لها تطبيق سياستها ذي التوجهات الإسلامية، مما جعلت القوى التي تتبنى نهج العلمانية تقف موقف معارض لهذه السياسات كونها تهدد اسس النظام العلماني وتخوفها من السعي إلى اسلمة البلاد وتغيير النهج الذي تسير به الجمهورية التركية.

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث من إن القوى السياسية العلمانية في تركيا تعمل على إنتهاج سياسة معارضه للسياسة التي يتبناها حزب العدالة والتنمية وسعيه إلى محاولة إفراغ القيم العلمانية من محتواها وتعزيز دورة في مؤسسات الدولة التركية. وقد اعتمد البحث على المدخل التاريخي ولمنهج المقارن والمنهج التحليلي. وسيقسم هذا البحث الى مبحثين يتناول المبحث الأول المعارضة قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، أما المبحث الثاني فنتناول فيه المعارضة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

المبحث الاول: المعارضة قبل وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة.

المعارضة: في اللغة العربية هي المقابلة على سبيل الممانعة والمعارضة عند الأصوليين إقامة الدليل على خلاف ما قام به عليه الخصم، أما المعارض في المنطق فيعني به الخارج عن القوانين المنطقية.(١)

كما تستعمل كلمة معارضة للدلالة على الأحزاب والقوى السياسية والتي تعارض السلطة السياسية لعدم حصولها على أغلبية من الأصوات يؤهلها لاستلام السلطة وتمارس المعارضة عملها في معارضة السلطة السياسية ضمن إطار قانوني ضمن المؤسسة التشريعية في مجلس النواب كما هو الحال في المملكة المتحدة وعدد كبير من الدول، إذ يكون للمعارضة البرلمانية تأثير واضح على مراقبة عمل الحكومة وانتقاد أي إخفاق أو تلكؤا من قبلها وتسمى معارضة برلمانية وتمتاز هذه المعارضة بحق الوجود وتعمل على التعريف ببرامجها السياسية وأهدافها من أجل الوصول للسلطة وتحقيق هذه الأهداف ويتمتع أعضاء المعارضة لاسيّما في البلدان الديمقراطية بحق النقد والمشاركة في الرقابة على الحكومة من خلال الاستجوابات والأسئلة البرلمانية ضمن قواعد حددها الدستور.(٢)

كما قد تكون المعارضة على خلاف كلي أو جزئي مع الحزب الحاكم أو الحكومة أو النظام السياسي ككل وتعمل على تشكيل تكتل للمعارضة لمعارضة السياسات التي ينتهجها الحزب الحاك أو الحكومة وتشكيل وسيلة ضغط عليه، وقد تكون هناك معارضة خارج البرلمان للأحزاب والقوى التي لم تستطع الحصول على مقاعد برلمانية او انها لم تشترك في الانتخابات او لم تعترف بالعملية السياسية في البلد وتنتقد سياسات الحكومية، أما في الحالة التركية فان الأصوات المعارضة ذات النزعة الاسلامية بدأت تظهر بعد تأسيس مصطفى كمال اتاتورك الجمهورية التركية على انقاض الدولة العثمانية ومحاولته تحديث تركيا من خلال عدة اجراءات اتخذها من اجل جعل تركيا تشبه الغرب في جميع

(١) جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، (ج٢، د.ط.، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢)، ص ٣٩٠.

(٢) احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، (ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٤)، ص ٣٣٩.

مفاصل الحياة السياسية والاجتماعي والثقافية مما خلق معارضة لهذه السياسات.[٣]

إذ استطاع مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال اتاتورك العمل على تأسيس دولة علمانية حديثة تبتعد عن التراث العثماني ذو النزعة الإسلامية والتراث الإسلامي الطويل وتقوم الأسس الجديدة التي وضعها مصطفى كمال اتاتورك على ركيزة أساسية وهي العلمانية* من أجل الابتعاد عن الأسس الإسلامية التي كانت موجودة إذ اصدرت الحكومة قرار بإلغاء تكايا الدراويش والأضرحة فضلا عن تغيير ارتداء العمامة والجبة وينظم ملابس موظفي الدولة وأصبح ارتداء القبعات و الستات الطولية ملزما لاسيّما في الاحتفاليات كجزء من تعزيز التوجه نحو اروبا، الى جانب تطبيق قانون الأحوال الشخصية المدني المستمد من القانون السويسري وانهى تطبيق احكام الشريعة الإسلامية، وقد ولدت هذه الاجراءات معارضة شديدة من رجال الدين في بعض الولايات التركية وادى ذلك الاعلان الاحكام العرفية محاكمة من يقوم بهذه التحركات. [٤]

إذ تضمن الدستور التركي الذي اقر في ٢٠ نيسان ١٩٢٤ الى (١٠٥) من المواد وعبر الدستور عن القيم التي وضعها اتاتورك وبالرغم من وضع قيود على سلطة رئيس الجمهورية إلا أن هذه القيود بقيت حبرا على ورق إذ استمر اتاتورك الحاكم المطلق في اتخاذ القرار في تركيا وحزب الشعب هو السلطة المسيطرة، إذ فرضت شخصية اتاتورك على المؤسسات الرسمية والحزبية بل امتدت الى الحياة العامة في المجتمع التركي ومحاولة اصباغها بالطابع الغربي ومنها الغاء الطربوش وابداله بالقبعة وكان لحزب الشعب الجمهوري الدور الفاعل في تطبيق سياسة اتاتورك من خلال المجلس الوطني الكبير الذي يسيطر عليه الحزب .[٥]

ليس هذا فحسب بل عمل مصطفى كمال اتاتورك في العام ١٩٢٨ على تعديل دستور ١٩٢٤ وحذف المادة التي تنص على الاسلام وجعل العلمانية هي الأساس في نشاط الدولة وسلكوها داخليا بالرغم من إن اغلبية السكان من معتنقي القيم الإسلامية، وبالرغم من المعارضة المجتمعية من قبل الاتراك لاسيّما الإسلاميين على هذا التوجه إلا أن

(٣) مجموعة باحثين، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية ، (د.ط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٢٥٣.

(*)العلمانية: وتسمى ايضاً باللادينية او الدنيوية وتعني الدعوة الى اقامة الحياة من دون الدين اما من الجانب السياسي فتعني من الجانب السياسي باللادينية في الحكم وتحرير المعتقدات الدينية من تدخل الحكومات وفصل الدولة عن أي معتقدات دينية او غيبية وحصر دول الدولة في الامور المادية فقط ، وتؤمن العلمانية ان أي ممارسات معينه لاي مؤسسة في الدولة، ينبغي ان تكون بمعزل عن الدين او المعتقد الديني، كما تعرف العلمانية هي ايديلوجيا تشجع المدنية والمواطنة وترفض الدين كمرجع رئيسي للحياة، كما ان الدولة العلمانية تقوم على اساس الفصل بين الدين من ناحية والحكومة من ناحية اخرى ويطلق عليه الفصل بن الكنيسة والدولة. للمزيد ينظر: مصطفى حسيبة، المعجم الفلسفي، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ص ٢٤٥-٣٤٩

(٤) اندرو مانجو، اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة، ترجمة: عمر سعيد الايوبي،(ط١، ابو ظبي للسياحة والثقافة، ابو ظبي، ١٩٩٩)، ص ص ٤٦١-٤٦٣.

(٥) سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية، ط١، دار دجلة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٦.

جميع الدساتير التي تم اعلانها في تركيا بعد هذا الدستور نصت بشكل واضح على مبدأ العلمانية، وقد جعل هذا التوجه استمرار الصراع بين القوى العلمانية الماسكة بالسلطة والقوى ذو التوجهات الإسلامية في المعارضة.[٦]

(٦) احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٧.

إلا أن حقبة الخمسينيات شهدت بوادر تحول في تاريخ تركيا لاسيّما مع انتخابات ١٩٥٠ بعد هزيمة حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه اتاتورك وفوز الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس وحصول الحزب على (٣٢) مقعد واتبع سياسة حاول إعادة التوجه الاسلامي للبلد من خلال اعادة الآذان باللغة العربية وتعمير المساجد وإعادة المساجد التي تم بيعها وإعادة مادة الدين في التدريس في المدارس وفتح عدد من المدارس للائمة المساجد واخرى لتحفيظ القرآن، الا أن هذه الاجراءات لم ترض القوى العلمانية ولاسيّما الجيش وعدها تهديداً للأسس العلمانية في تركيا، لذلك قام الجيش بانقلاب ١٩٦٠ واسقاط الحكومة.[٧]

(٧) انور الجندي، يقظة الاسلام في تركيا، د.ط، دار الانصار، القاهرة، ١٩٧٩. ص ص ٢٧-٢٨.

ونجد هذا الانقلاب ضد رئيس الوزراء التركي وزعيم الحزب الديمقراطي عدنان مندريس وإعدامه في العام ١٩٦٠ هو دالة واضحة على الصراع المحتدم بين القيم الإسلامية والعلمانية، واتهامه بأنه بسياسته قد أعطى مساحة من الحرية الدينية كادت تطيح بالأفكار الاتاتوركية، وبالرغم من القيود التي كانت مفروضة إلا أن معارضة القوى الإسلامية استمرت من خلال تشكيل الاحزاب السياسية ومشاركتها في الانتخابات والبرلمان التركي وفي مقدمة تلك الاحزاب هو حزب النظام الوطني الذي يعد أول حزب ذو توجهات إسلامية في تركيا أسسه نجم الدين اربكان في العام ١٩٧١لكنه لم يستمر اكثر من سنة وقامت المحكمة الدستورية بحلة بحجة العمل ضد المبادئ العلمانية، وأثر ذلك أسس نجم الدين اربكان حزب السلامة الوطني مع اعضاء حزب لنظام الوطني المنحل وبالرغم من الشعبية التي تمتع بها الحزب إلا أنه تم حلة ثر انقلاب ١٢/

نجد هذا الانقلاب ضد رئيس الوزراء التركي وزعيم الحزب الديمقراطي عدنان مندريس وإعدامه في العام 1960 هو دالة واضحة على الصراع المحتدم بين القيم الإسلامية والعلمانية

ايلول/١٩٨٠، فسرعان ما استطاع الإسلاميين تأسيس حزب الرفاه في العام ١٩٨٣ وحصل الحزب في انتخابات العام ١٩٩٥ على ٢١,٣٨٪ بواقع (١٥٨) مقعد من مجموع (٥٥٠) مقعد مما عده العلمانيين تهديداً للقيم العلمانية في البلد في حال وصوله إلى السلطة، وبالرغم من ضغط القوى العلمانية على منع وصول حزب الرفاه إلى الحكم لاسيّما بعد عجزة عن تشكيل حكومة بمفردة إلا أن الحزب استطاع تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق الصحيح في ٢٩ حزيران ١٩٩٦ مما عدة العلمانيون مهددا للأمن القومي التركي والقيم العلمانية في تركيا.[٨]

(٨) احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، ص ٩.

إن التخوف الذي ابدته القوى العلمانية من وصول حزب الرفاه الى السلطة هو القضاء على الأفكار الكمالية التي تستند على الجمهورية التركية الحديثة وانتهاء الممارسة الديمقراطية في البلد وتأسيس نظام ثيوقراطي ديني اشبه بالانموذج الإيراني

إن التخوف الذي ابدته القوى العلمانية من وصول حزب الرفاه الى السلطة هو القضاء على الأفكار الكمالية التي تستند على الجمهورية التركية الحديثة وانتهاء الممارسة الديمقراطية في البلد وتأسيس نظام ثيوقراطي ديني اشبه بالانموذج الإيراني، إذ إن وجود الجيش كضامن يمنع اي تهديد إسلامي للجمهورية ويمنع الرفاه من الوصول إلى السلطة من خلال الضغط على أي حزب سياسي يسعى إلى التحالف معه بل وصل إلى التلويح بانقلاب عسكري فضلا عن ضغط الرئيس سليمان ديميريل ومجلس الأمن القومي والتأكيد لحكومة اربكان بضرورة الالزام بالقيم العلمانية، لذلك نجد إن الحكومة الائتلافية لم تستمر طويلاً بسبب هذا الضغط وتم الإطاحة بها في ١٨ حزيران ١٩٩٧.[٩]

(٩) منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٢٢.ص ٣٣٣.

إن تنامي النزعة الإسلامية جعل القوى العلمانية في تركيا تشعر بالتهديد من حزب الرفاه بالرغم من خروجه من الحكومة بسبب التأييد الشعبي الذي يتمتع به مما دفع المحكمة الدستورية في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٨ إلى حل حزب الرفاة ومصادرة ممتلكاته بحجة تهديد النظام العلماني في البلد، من اجل تقويض الشعبية التي يتمتع بها الحزب، فعمد نجم الدين اربكان على تأسيس حزب الفضيلة من اجل استمرار النهج الذي يتبناه بعد حل حزب الرفاه، فإن تأثير منع نجم الدين اربكان من

مزاولة العمل السياسي اثر بشكل كبير على النشاط السياسي للحركة الاسلامي وشهدت صراعا داخليا من يتولى الزعامة لاسيّما مع وجود تيارين احدهما القيادات الشابة بزعامة رجب طيب اردوغان وعبد الله غول والقيادات التقليدية بزعامة رجائي قوطان وشوكات قاران وفهيم عارف وبالرغم من اختيار اربكان لرجائي قوطان زعيما لحزب الفضيلة إلا أن الصراع بين هذين التيارين استمر.[١٠]

وعلى أثر ذلك تم تأسيس حزب العدالة والتنمية كحزب اصلاحي ذو توجهات إسلامية بزعامة رجب طيب اردوغان ونائبه عبد الله غول فضلا عن إن الحزب تضمن خليطا من قيادات وناشطين ذو توجهات إسلامية واخرين لا يحملون هذه التوجهات من اجل اعطاء نظرة للقوى العلمانية لأن الحزب لا يحمل استراتيجية سريه يسعى الى تنفيذها بشكل خطوات متلاحقة.[١١]

لذلك تميزت هذه المرحلة من تاريخ تركيا بالصراع بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية ومحاولة الأخيرة الحفاظ على التراث العلماني ومنع نمو أي زيادة لنفوذ القوى الإسلامية لاسيّما ما تتمتع به تركيا من مرتكزات للنظام العلماني سواء المؤسسة العسكرية أو المؤسسة القضائية فضلا عن الثقل الذي تتمتع به القوى العلمانية المدافعة عن هذا التوجه، وكذلك وصول حزب العدالة والتنمية وصدمة القوى العلمانية من النتائج التي حققها والتي عدتها تهديدا لها واسس الجمهورية التركية.

(١٠) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، ط، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٢١٧-٢٢٢.

(١١) عبد الحليم غزالي، الاسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا خلال الثورات الصامتة، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٣.

المبحث الثاني: المعارضة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة:

أدت النتائج التي حققها حزب العدالة والتنمية بالفوز في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ والفوز الكبير على الأحزاب التقليدية المنافسة له بحصوله على ٣٦٣ مقعد من اصل ٥٥٠ مقعد من مقاعد المجلس الوطني الكبير وهذا الفوز كان بمثابة صدمة كبيرة للقوى السياسية التركية على اختلاف توجهاتها، فضلا عن المؤسسة العلمانية بوصول حزب ذو توجهات إسلامية ومعظم انصاره من الأحزاب الإسلامية المحظورة، وتخوف هذه القوى من نمو الحركات الإسلامية في تركيا في ظل تجربة حزب الرفاه في الحكم بزعامة نجم الدين اربكان والتي لم تكتمل بعد أن تم حضر الحزب، إلا أن هذا التخوف اصبح اشد بعد النتائج الكبيرة التي حققها الحزب شعبياً وجعله رقما مؤثرا يصعب السيطرة عليه، وتخوف الجيش والقوى العلمانية تهديد حزب العدالة والتنمية للقيم العلمانية التي اسست عليها تركيا الحديثة لذلك اصبح حزب العدالة والتنمية أمام تحدي كبير من القوى المعارضة لاسيّما المؤسسة العسكرية والقضائية والقوى العلمانية لوصوله إلى السلطة.[١٢]

ومن أهم هذه القوى:[١٣]

اولا: المؤسسة العسكرية: تعد المؤسسة العسكرية في تركيا من المؤسسات الفاعلة والقوية في تركيا وتعد هي الحامية للنظام العلماني لما يتمتع به الجيش من صلاحيات كبيرة، واستطاعت هذه المؤسسة أن تمنع أي تهديد لثوابت هذا النظام وتعد الركن الأساس بوجه أي توجه إسلامي لذلك نجدها قامت بخمسة انقلابات وهي (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧، ٢٠١٦) بحجة حماية النظام السياسي التركي ومؤسساته من أي انحراف، إلى جانب سعيها لتأسيس نخبة غير عسكرية من مثقفين والصحفيين والنقابات والقوى البيروقراطية مهمتها حماية القيم العلمانية للجمهورية التركية من اي تهديد اسلامي لهذه القيم.

ثانيا: المؤسسة القضائية: تعد المؤسسة القضائية من المؤسسات المهمة التي حافظت على القيم العلمانية في تركيا من تهديد أي توجه

(١٢) علي دريول محمد، هدى هادي محمود، التعديلات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية يعد العام ٢٠٠٢، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٢، ٢٠١٦، ص ٧٤.

(١٣) حسون جاسم العبيدي، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد١٣، ٢٠٠٩، ص ٨٤.

إسلامي، وخلال تاريخ السياسي الطويل لتأسيس الجمهورية التركية كان لهذه المؤسسة اهمية في منع أي حزب سياسي ذو توجهات إسلامية في النشاط السياسي واستطاعت حضر عدد كبير من هذه الأحزاب كحزب السلامة وحزب النظام الوطني وحزب الرفاة، وبالرغم من محاولات المدعي العام التركي في العام ٢٠٠٨ من اتهام حزب العدالة والتنمية بانه يهدد النظام العلماني ، وبسبب عدم وجود أدالة قوية تدعم هذه الإدعاءات أدى إلى قرار المحكمة الدستورية بتبرئة الحزب من هذه التهم ورفضت دعوى المدعي العام بحل الحزب لكن من ناحية اخرى قررت تخفيض الدعم المالي الذي يتلقاه الحزب من الدولة والذي يسهم بطرقة غير مباشرة في تقليل نشاط الحزب وحضوره في الساحة السياسية، لذلك تعد المؤسسة القضائية من الركائز الاساسية للنظام العلماني وتعد الركن الثاني لحماية النظام بعد المؤسسة العسكرية.[١٤]

لذلك تعد المؤسسة القضائية من الركائز الاساسية للنظام العلماني وتعد الركن الثاني لحماية النظام بعد المؤسسة العسكرية

(١٤) زيا ميرال وجونثان س. باريس، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

ثالثا: الأحزاب السياسية المعارضة:

تعد الأحزاب العلمانية في مقدمة التحديات التي تواجه توجهات حزب العدالة والتنمية ويعد حزب الشعب الجمهوري من أهم الأحزاب المعارضة لحزب العدالة والتنمية ويمثل أهم حزب معارض لسياسات الحزب وسياسته في اسلمة تركيا كونه يحمل إرثا طويلا يمتد إلى مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك و إرثه في حماية النظام والقيم العلمانية في البلاد من أي تهديد إسلامي، وعمل الحزب جاهدا على معارضة السياسات التي طبقها رجب طيب اردوغان وحزبه وعدها تنال من المبادئ العلمانية في تركيا، إلا أن الحزب وشعبيته بدأ بالتراجع بسبب عدم رضى القوى العلمانية من سياسة الحزب وسياسته الإصلاحية بزعامة كامل كلشيدار اوغلو وتحويل الحزب الى حزب يساري بعد ان كان حزب يميني فضلا عن التمسك بالخطابات التقليدية حول حماية الدولة التركية من الأعداء وعدم التجديد في اطروحات الحزب، إذ إن حزب الشعب الجمهوري والأحزاب العلمانية التركي لازالت تشكل

تهديداً لسياسات حزب العدالة والتنمية وتوجهاته في فرض سيطرته على المؤسسات السياسية التركية وتطبيق نظيرة في إدارة تركيا.[١٥]

لذلك سعى حزب العدالة والتنمية منذ توليها السلطة على مواجهته القوى المعارضة من خلال إستراتيجية مدروسة من تقوم على إعطاء تطمينات للقوى المناوئة له كونه حزب يختلف عن الأحزاب الإسلامية التي شهدتها تركيا، ومن ناحية أُخرى السعي إلى تحقيق إنجازات تسهم في تعزيز شعبية الحزب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من خلال عدة وسائل وأهمها:

١. الصعيد السياسي والاجتماعي:

عمل حزب العادلة والتنمية عدة خطوات لتعزيز ملف حقوق الإنسان وحرية التعبير لاسيّما مصادقته على البروتكول والمواد (٦و١٣) للاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، من اجل تعزيز مقبولية تركيا لدخول الاتحاد الأوربي من خلال المعايير التي وضعها الاتحاد، لكنه من ناحية اخرى كان للحزب هدف آخر هو تقييد قوة المعارضة من القضاء والعسكر للحزب لاسيّما بعد إجراء اصلاحات اخرى مثل الغاء عقوبة الإعدام واصلاح احوال السجون وتقليص صلاحيات الأجهزة الامنية، بعد أن كان لها دور كبير في ظل الحكومات السابقة وتقليص بنود المتعلقة بالإرهاب التي تقيد حرية التعبير، كما حاولت في بداية وصولها للسلطة القيام بتصفير بعض الملفات الكبيرة وفي مقدمتها ملف حزب العمال ،إذ ارسلت حكومة العدالة والتنمية وفد في العام ٢٠١٣ إلى سجن عبد الله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني للتفاوض معه حول من اجل وقف اطلاق النار مع الحزب وبالفعل وافق اوجلان وسحب مقاتليه من شمال العراق، فضلا عن السماح بالتكلم بالغلة الكردية في المناطق ذي الغالبية الكردية وفتح اذاعات وقنوات تلفزيونية تتحدث بالغة الكردية وهي اجراءات مهمة حاول من خلالها حزب العادلة والتنمية كسب المواطنين الأكراد في تركيا، فضلا عن تحقيق انجاز في بداية تسلمه السلطة فضلا عن دوره في كسب الأقلية العلوية في تركيا التي كانت تقليديا داعم كبير للأحزاب العلمانية من

(١٥) حامد محمد طه السويداني، الانتخابات التشريعية التركية ٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

خلال زيارة رجب طيب اردوغان لهذه الأقلية وحضوره المناسبات الدينية لهذه الأقلية.

لذلك سعى حزب العدالة والتنمية اظهار نفسه كحزب يحمل أطروحات معتدلة مبتعد عن الأحزاب الإسلامية المتشددة و يسعى إلى الإصلاح ويؤيد الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ويحمل رؤية جديدة ووجوه جديدة يحمل رؤية برغماتية على الصعيد السياسي من خلال التطمينات للقوى المتخوفة من نشاط الحزب وعلى الصعيد التشريعي من خلال اصدار قوانين لا تسهم في صراع.

سعى حزب العدالة والتنمية اظهار نفسه كحزب يحمل أطروحات معتدلة مبتعد عن الأحزاب الإسلامية المتشددة و يسعى إلى الإصلاح ويؤيد الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ويحمل رؤية جديدة ووجوه جديدة يحمل رؤية برغماتية على الصعيد السياسي

٢. الاصلاح الدستوري:

شهدت تركيا إصلاح دستوري خلال حقبة حزب العدالة والتنمية تمثل بأربع تعديلات دستورية هي (٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٧) عززت من موقع الحزب في الدولة التركية واستطاعت ان تحجم بشكل كبير معارضيها لاسيما الجيش والمؤسسة القضائية، لذلك عمل حزب العدالة والتنمية من خلال هذه التعديلات على محاولة تقييد سلطة المؤسسة العسكرية بحجة تطبيق شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوربي من خلال عدة اجراءات منها القدرة على محاسبة الضباط امام المحاكم المدنية في حالة السلم، استطاع من خلالها النجاح في تقييد قوة هذه المؤسسة، كما جاء تحويل النظام البرلماني الى رئاسي بعد استفتاء العام ٢٠١٧ والغاء منصب رئيس الوزراء وزيادة صلاحية رئيس الجمهورية وهي خطوة في زيادة سيطرة حزب العدالة على الحكم.[١٦]

٣. وضع اصلاحات اقتصادية شاملة:

استطاع الحزب من الافادة من الاستياء الذي شعر به المجتمع التركي من سوء ادارة النخبة الحاكمة لتركيا بسبب عدم العدالة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي في معظم مناطق تركيا واقتصارها على المدن الغنية وترك المدن الفقيرة لاسيّما في مدن الأناضول الوسطى والشرقية التي تعاني من صعوبات اقتصادية، فضلا عن بروز نخبة ثرية تسعى إلى

(١٦) مطهر صفاري ، الاحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا ٢٠٠٢ -٢٠١٨، سلسلة اوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٩، ص ١١.

تخفيف سطوة الجيش على مقاليد السلطة من اجل التسريع بدخول الاتحاد الاوربي وتطبيق شروط الانضمام لتحظى تركيا بالعضوية الكاملة ،[١٧] إذ حقق حزب العدالة والتنمية منذ وصولة الى الحكم في تركيا انجازات كبيرة من خلال تحقيق نمو كبير في الاقتصاد التركي ومعالجة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد ورفع مستوى المعيشة للمواطن التركي وانخفاض مستوى البطالة، إذ تضاعف معدل الفرد في تركيا مقارنه بالسنوات اقبل تسلم الحزب السلطة، فضلا عن تعهد الحزب ببناء مدن جديدة وجذب الاستثمار إلى البلد والنهوض بالصناعة العسكرية بحيث تكون تركيا تصنع سلاحها بنفسها، والملاحظ أن نسبة كبيرة من المواطنين الأتراك قد آمنوا بالخطط التي وضعها الحزب لاسيّما بعد نجاح رجب طيب اردوغان في النهوض ببلدية اسطنبول عندما كان عمده لها، كذلك انحيازه إلى الطبقة الوسطى والتي تأثرت بالأزمات الاقتصادية التي مرت بها تركيا لذلك حاول اردوغان جذب هذه الطبقة، كما ستطاع الحزب الإفادة من الاخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه لتجنب الوقوع فيها كلذ هذه الأسباب عززت من وجود الحزب وفوزه.[١٨]

بروز نخبة ثرية تسعى إلى تخفيف سطوة الجيش على مقاليد السلطة من اجل التسريع بدخول الاتحاد الاوربي وتطبيق شروط الانضمام لتحظى تركيا بالعضوية الكاملة

رابعاً: تعزيز تفرد حزب العدالة بالسلطة وتقويض قوة الاحزاب المعارضة:

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز دوره بين المواطنين الأتراك وقدرته على إدارة البلاد وتفرده بالسلطة وسعيه تحجيم وتقويض قوة وشعبية جميع الأحزاب المنافسة له سواء كانت العلمانية أو الاسلامية وبالرغم من نجاح الحزب في استمراره في الصدارة وحصوله على شعبية كبيرة إذ أنه نجح بشكل كبير في الإفادة من الظروف الداخلية والخارجية وتوظيفها في إنجاح سياسته في تحجيم وتقليص من قوة المعارضة العلمانية في الدولة ومؤسساتها كذلك خارج الدولة من خلال اضعاف الاحزاب العلمانية، إلا أنه لم يستطع النجاح في جميع هذه الملفات، كذلك كان لهذه السياسة انعكاسات اخرى، إذ أدت هذه السياسة الى

(١٧) زيا ميرال وجونثان س. باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، مركز الزيتونة للدارسات، سلسلة دراسات الزيتونة ، العدد٦٠، تشرين الاول ٢٠١٠، ص ٣

(١٨) حامد محمد طه السويداني، الانتخابات التشريعية التركية ٢٠١١، نشرة اوراق اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل، العدد٣٩، حزيران ، ٢٠١١، ص ٣.

تشكيل تحالفات بين قوى مختلفة ايديولوجيا، ونجد ذلك واضحا من خلال التوافق إذ نجد هناك توافقا بين حزب الشعب الجمهوري وحزب السعادة ذو التوجهات الاسلامية ودعم مرشح الحزب الاخر وترشح اعضاء من حزب السعادة في قوائم حزب الشعب الجمهوري كما رشح حزب السعادة المرشح المستقيل من حزب الشعوب الديمقراطية ضمن قوائمه الانتخابية في اسطنبول كذلك التحالف بين الاحزاب العلمانية والاسلامية والقومية ضد توجهات حزب العدالة والتنمية وتفرد رجب طيب اردوغان بالسلطة.[١٩]

وبالرغم من النجاح الذي حققه الحزب في البقاء في السلطة منذ العام ٢٠٠٢ وتقويض معارضيه من القوى العلمانية من الجيش والمؤسسات الامنية أو من حلفائه مثل جماعة فتح الله غولن التي كان حزب العدالة والتنمية يرتبط معها بعلاقات وطيدة، إذ عمل على توظيف الانقلاب الذي قام به الجيش في العام ٢٠١٦ للقضاء على أي منافس يؤثر على قوة الحزب وتمسكه بالسلطة، لذلك عمل على اعتقال اعداد كبير من الأفراد من عناصر المؤسسة العسكرية والامنية و والمؤسسات الاخرى بلغ عددهم(٤٧٠) الف واغلاق ١١٢٥ مؤسسة نقابة وجمعية و١٨ جامعة وبالرغم من محاولة تصفية معارضي الحزب او تقليل نفوذهم، إلا أن هناك عدة تحديات تواجه حزب العادلة والتنمية متمثلة بالأزمة الاقتصادية الكبيرة التي مرت على البلاد العام ٢٠١٨ والتي اثرت بشكل كبير على الاقتصاد التركي والعملة التركية وزيادة التضخم، فضلا عن النجاح الذي حققته لمعارضة في الانتخابات البلدية في مدن تركيا الكبرى في العام ٢٠١٩ مثل اسطنبول وانقرة وانطاليا ومرسين، فضلا عن تأثير جائحة كورونا الكبير على تركيا لاسيّما وإن تركيا تحتل نسبة كبيرة من المصابين بهذا الفايروس كذلك عدد الوفيات، الى جانب الزلزال الذي اصاب تركيا في منطقة قهرمان مرعش وادى الى موت واصابة مالا يقل عن ١٥٧٠٠٠ تركي، كل هذه التحديات على الصعيد الداخلي جعل حزب العدالة يعاني من تحديات وانتقادات من قبل المعارضة.[٢٠]

لذلك تعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية العام ٢٠٢٣ في تركيا

(١٩) مظهر صفاري ، الاحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا ٢٠٠٢ -٢٠١٨، سلسلة اوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٩، ص ٧.

(٢٠) احمد محمد علي العوادي، حركة فتح الله غولن دراسة فكرية سياسية، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، العدد١٧، ٢٠٢٤، ص ١٠٠

من الانتخابات المؤثرة في الساحة السياسية التركية، بسبب أهمية الانتخابات المحورية والتخوف من خساره حزب العدالة والتنمية الانتخابات بعد عقدين من وصولها الى السلطة، ولاسيما بعد تحالف اغلب الاحزاب المعارضة التركية في قائمة واحدة، الى جانب الأزمات السياسية التي تمر بها تركيا فعلى الصعيد السياسي إذ ادت الصراعات الداخلية بين الاحزاب التركية الى كثرة الانشقاقات واثر ذلك بشكر كبير على قوة هذه الأحزاب لاسيّما مع بروز احزاب جديدة ولدت من هذه الانشقاقات وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية، إذ أدى انشقاق علي باجاجان واحمد داود اوغلو وما يمثلونه من ثقل كبير من حزب العدالة والتنمية الى تأثير كبير على حزب العادلة والتنمية لاسيما وقيامهم بتشكيل حزب الديمقراطية والتقدم وحزب المستقبل، كما واستطاعت احزاب المعارضة من تشكيل تحالف عرف بالطاولة السداسية او تحالف الامه متكون من(حزب الشعب الجمهوري بزعامة كمال كلشيدار اوغلو، حزب السعادة بزعامة تمل كرم الله اغولو، حزب الجيد بزعامة ميرال اكشنار، حزب الديمقراطية والتقدم بزعامة علي باجاجان، حزب المستقبل احمد داود أوغلو، الحزب الديمقراطي غول تكين أويصال) وهو ائتلاف معارض لمواجهة ائتلاف الجمهور أو الشعب الذي ضم (حزب العادلة والتنمية، حزب الحركة القومية، حزب الاتحاد الكبير، حزب الرفاه الجديد، حزب اليسار الجديد، حزب تركيا العظمى، حزب الدعوة الحرة، حزب الطريق الصحيح، حزب العالم الجديد، الحزب الوطني) والتخوف الكبير هو تأثير هذه الانشقاقات على تشتيت اعداد الناخبين المؤيدين الى حزب العدالة والتنمية واضعاف هذه التأييد الذي كان يحظى به.[٢١]

ادت الصراعات الداخلية بين الاحزاب التركية الى كثرة الانشقاقات واثر ذلك بشكر كبير على قوة هذه الأحزاب

وجاءت النتائج هي حصول أي من المرشحين الرئيسيين على نسبة متقاربة من الاصوات ولم يحقق اي منهما العتبة الانتخابية التي تتيح له الفوز ، إذ حصل رجب طيب اردوغان على ٤٩،٥٠٪ بينما حصل منافسه كمال كلشدار أوغلو على ٤٤،٨٩٪ مما دعا الى القيام بجولة ثانية من

(٢١) وحدة الرصد والتحليل لمركز الفكر الاستراتيجي، الانتخابات التركية ٢٠٢٣ ورهانات الحاكم والمعارضة ، مركز الفكر الاستراتيجي، اسطنبول، ٢٠٢٢، ص ص ٢.

الانتخابات، وجاءت الجولة الثانية باعلان رجب طيب اردوغان فوزه بالرئاسة بعد أن حصد على ٥٢,١٥٪ فيما حصل منافسة على ٤٨٪ من اصوات الناخبين مما اعطى حزب العدالة والتنمية قوة كبيرة في تعزيز دورة وسياسته التي بدأت منذ العام ٢٠٠٢ وحتى هذه الانتخابات، لكن هذا النجاح لم يكن بالمستوى المطلوب إذ ما تم مقارنته بالانتخابات الرئاسية السابقة والتي كان رجب طيب اردوغان يحصل فيها على نتائج مؤثرة ومن الجولة الاولى وهذه دالة واضحة على انخفاض شعبية الحزب بسبب التحديات التي تم ذكرها سابقاً، كذلك اظهرت النتائج بالرغم من حصول حزب العدالة والتنمية وحلفائه على الاغلبية في البرلمان التركي بواقع ٢٢٣مقعد من مجموع ٦٠٠ مقعد منها ٢٦٨ مقعد لحزب العدالة والتنمية و٥٠ مقعد للحركة القومية و٥ لحزب الرفاه الجديد، ونجد إن حزب العدالة والتنمية قد انخفضت عدد مقاعده مقارنه بالانتخابات السابقة لعام ٢٠١٨، بينما حصل التحالف الذي يقوده حزب الشعب على ١٦٩ مقعد فضلا عن النتائج الجيدة التي تم تحقيقها ، إلا أن المعارضة بحاجة إلى إعادة توحيد صفوفها والابتعاد عن الخلافات فيما بينهم، لكن مع ذلك لم تستطع سياسات حزب العدالة والتنمية معالجة الازمات التي تمر بها البلاد فان الشعبية التي لازال يحظى بها الحزب ستتراجع إلى حد كبير لاسيّما وقد اظهرت الانتخابات المحلية العام ٢٠٢٤ خسارة الحزب مدن كبرى مثل اسطنبول وانقرة وهي دالة واضحة على الحاجة العاجلة وضع إستراتيجية شاملة تتضمن معالجة الازمات الداخلية في تركيا وكسب حلفاء من القيادات التي انشقت على حزب العادلة والتنمية.[٢٢]

(٢٢) آسية ابراهيم، انتخابات ٢٠١٨ و٢٠٢٣ هل تغيرت الخريطة السياسية بين اردوغان والمعارضة في تركيا، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر ٢٠٢٣/٥/١٧، وبالامكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت على الرابط:
https://net.aljazeera.www/politics/2023/5/17/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

الخاتمة:

استطاع حزب العدالة والتنمية ومنذ العام ٢٠٠٢ أن يكون رقما مؤثرا في الحياة السياسية التركية ونجح في تطبيق سياسته والوصول إلى السلطة في ظل فشل الأحزاب السياسية الإسلامية السابقة، بل استطاع أن ينجح في تقويض السلطة التي تتمتع بها القوى العلمانية سواء المؤسسة العسكرية أو القضائية او المؤسسات ذات التوجه المخالف لتوجهات الحزب وزعيمة رجب طيب اردوغان، من خلال إستراتيجية بعيدة المدى حقق خلالها الحزب سيطرة على المؤسسات التركية، فضلا عن حصوله على الدعم الشعبي الكبير لسياساته بسبب النجاحات التي حققها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب النجاح في تعزيز دور تركيا الإقليمي والدولي كلنا أسباب أدت إلى نحاج حزب العدالة والتنمية، لكن من جانب آخر التحديات التي واجهت حزب العادلة والتنمية مستمرة والتي اثرت على قوة الحزب وسياسته في إدارة الحكم في تركيا والتي اسهمت في نمو المعارضة لسياسات الحزب ليس من القوى العلمانية واحزابها فقط بل امتدت إلى القوى الإسلامية سواء من القيادات التي انشقت عن الحزب أو الاحزاب والحركات الإسلامية التي تعارض سياسات الحزب مثل حركة فتح الله غولن، للك فان استمرار نمو المعارضة لسياسات حزب العدالة والتنمية وامكانية المعارضة من توحيد صفوفها سيؤدي بالنتيجة إلى تغيير في الخارطة السياسية التركية.

الاستنتاجات:

١. استطاع حزب العدالة والتنمية ومنذ وصولة إلى الحكم النجاح في تقليص نفوذ القوى والمؤسسات التي كانت تسهم في حماية القيم العلمانية في تركيا والمعارضة لسياسات حزب العدالة والتنمية.

٢. اتبع حزب العدالة والتنمية استراتيجية تقوم على عدة مراحل لمواجهة المعارضة وتوجهاتها بدأت في المرحلة الاولى من خلال ارسال تطمينات لعدم وجود نيه لتهديد النظام العلماني أما المرحلة الثانية اصدار قوانين لتقليل سلطات الجيش والقضاء بحجة الانضمام للإتحاد الأوربي وتطبيق شروط الانضمام وتعزيز النظام المدني والابتعاد عن العسكرة، في حين بدأت المرحلة الثالثة بعد ان تمكن من التغلغل في مؤسسات الدولة في مواجهة القوى المعارضة لسياساته والسعي للقضاء عليها.

٣. استطاع حزب العدالة والتنمية على معالجة الازمات الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها تركيا ورفع مستوى الدخل للمواطن التركي، مما جعله يحظى بشعبية كبيرة بين الجمهور التركي والتي من خلالها عزز دورة السياسي من خلال نجاحه الكبير في منذ انتخابات ٢٠٢٠ حتى انتخابات ٢٠٢٣.

٤. تعد التحديات الاقتصادية والسياسات الاحادية التي أنتهجها حزب العدالة والتنمية وتفرد رجب طيب اردوغان بالسلطة وابعاد قيادات مهمة من الصف الاول مثل عبد الله غول واحمد داود اوغلو وعلي باجاجان الاثر الكبير في تشتت مناصري الحزب.

٥. ادى ظهور أحزاب إسلامية على الساحة السياسية مثل حزب الرفاه الجديد بزعامة نجل نجم الدين اربكان والرمزية التي يتمتع بها، وغيره من الاحزاب سيكون لها الأثر في تشتيت اصوات المناصرين لحزب العدالة والتنمية.

٦. اسهمت بعض القرارات المنفردة لرجب طيب اردوغان وإظهار تفرده بالسلطة في تركيا خوف معظم الاحزاب المعارضة من التوجهات اليمينية واليسارية والاسلامية ودفعها الى التحالف لمواجهة هذا التفرد مما سيشكل تحدي كبير لحزب العدالة والتنمية وسياساته.

قائمة المصادر:

١. جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، ج٢، د.ط.، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٩٠.

٢. احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٣٩.

٣. مجموعة باحثين، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية ، د.ط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٥٣.

٤. اندرو مانجو، اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، ط١، ابو ظبي للسياحة والثقافة، ابو ظبي، ١٩٩٩، ص ص ٤٦١-٤٦٣.

٥. سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية، ط١، دار دجلة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٦.

٦. احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٧.

٧. انور الجندي، يقظة الاسلام في تركيا، د.ط، دار الانصار، القاهرة، ١٩٧٩. ص ص ٢٧-٢٨.

٨. احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، ص ٩.

٩. منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٢٢.ص ٣٣٣.

١٠. رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، ط، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٢١٧-٢٢٢.

١١. عبد الحليم غزالي، الاسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا خلال الثورات الصامتة، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٣.

١٢. علي دريول محمد، هدى هادي محمود، التعديلات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية يعد العام ٢٠٠٢، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٢، ٢٠١٦، ص ٧٤.

١٣. حسون جاسم العبيدي، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد١٣، ٢٠٠٩، ص ٨٤.

١٤. زيا ميرال وجونثان س. باريس، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
١٥. حامد محمد طه السويداني، الانتخابات التشريعية التركية ٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
١٦. مطهر صفاري ، الاحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا ٢٠٠٢ -٢٠١٨، سلسلة اوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٩، ص ١١.
١٧. زيا ميرال وجونثان س. باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، مركز الزيتونة للدارسات، سلسلة دراسات الزيتونة ، العدد٦٠، تشرين الاول ٢٠١٠، ص ٣
١٨. حامد محمد طه السويداني، الانتخابات التشريعية التركية ٢٠١١، نشرة اوراق اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل، العدد٣٩، حزيران ، ٢٠١١، ص ٣.
١٩. مطهر صفاري ، الاحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا ٢٠٠٢ -٢٠١٨، سلسلة اوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٩، ص ٧.
٢٠. احمد محمد علي العوادي، حركة فتح الله غولن دراسة فكرية سياسية، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، العدد١٧، ٢٠٢٤، ص ١٠٠.
٢١. وحدة الرصد والتحليل لمركز الفكر الاستراتيجي، الانتخابات التركية ٢٠٢٣ ورهانات الحاكم والمعارضة ، مركز الفكر الاستراتيجي، اسطنبول، ٢٠٢٢، ص ص ٢.
٢٢. آسية ابراهيم، انتخابات ٢٠١٨ و٢٠٢٣ هل تغيرت الخريطة السياسية بين اردوغان والمعارضة في تركيا، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر٢٠٢٣/٥/١٧، وبالامكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت على الرابط:

https//:www.aljazeera.net/politics%/17/5/2023/D8%A7%D986%%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8